



تقرير ملخص التصنيف الائتماني للشركات

شركة الاتصالات السعودية

شركة مساهمة سعودية

أكتوبر 2026

إخلاء مسؤولية

أجرت وكالة سمه للتصنيف ("تصنيف" أو "وكالة تصنيف") هذا التصنيف وفقاً لمنهجيات وسياسات التصنيف المعتمدة لديها، وذلك لتكوين رأي حول التصنيف الائتماني للكيان المُصنّف. تُعدّ التصنيفات الائتمانية والملاحظات الواردة هنا مجرد آراء، ولا تُمثّل بيانات واقعية أو توصيات بشراء أو الاحتفاظ أو بيع أي أوراق مالية، كما أنها لا تُعدّ نصيحة لأي قرارات استثمارية أخرى. تستند تصنيفاتنا إلى افتراضات وقيود مُحددة، حيث يتم التحقق قدر الإمكان من المعلومات المُقدمة من الجهة المُصنّفة. تخضع التصنيفات للتغيير بناءً على معلومات وافتراضات وأحكام صادرة وقت التصنيف، لا تُقدّم أي ضمانات بشأن الأداء المُستقبلي أو استقرار التصنيف. نقدم تصنيفاتنا الائتمانية لتقديم معلومات فقط، ولا نضمن أداء الكيان أو الورقة المالية المُصنّفة. ينبغي على المستثمرين عدم الاعتماد كلياً على تصنيفاتنا الائتمانية عند اتخاذ قرارات الاستثمار. التصنيفات الائتمانية ليست توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأي ورقة مالية. كما أنها لا تُراعي جميع المخاطر، وينبغي على المستثمرين إجراء الفحص النافي للجهالة بأنفسهم قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تتحمل تصنيف أي مسؤولية قانونية عن أي خسائر أو أضرار ناتجة عن أخطاء في معلوماتها، إذ أن التصنيف استند إلى ما قدمه العميل المُصنّف أو ما توفره جهات خارجية. تتضمن معلومات التصنيف البيانات المالية والنوعية التي قدمها العميل، بالإضافة إلى محاضر الاجتماعات والمراجعة الميدانية. التحليلات والتوقعات الواردة في تقرير التصنيف هذا استشرافية ومستقبلية بطبيعتها، ولا يمكن التحقق منها. ونتيجة لذلك، قد تتأثر التصنيفات والتوقعات بأحداث أو ظروف مستقبلية لم تكن متوقعة وقت إصدار أو تأكيد التصنيف أو التوقعات. لم يُعدّل هذا التصنيف بعد الإفصاح عنه للجهة المُصنّفة أو لأطرافها ذات الصلة. جميع التحليلات المتعلقة بتقرير التصنيف هذا هي مجرد آراء في تاريخ التصنيف. تم تحديد هذا التصنيف الائتماني وفقاً للمنهجية الموضحة أعلاه، والمتاحة على موقعنا الإلكتروني www.tassnief.com. وقد طبقت هذه المنهجية، بما في ذلك أي تعديلات أو انحرافات جوهرية عن الإجراءات القياسية، للوصول إلى هذا التصنيف. مقياس التصنيف، ومعنى كل فئة تصنيف، وتعريف التعثر عن السداد أو الإصلاح، وتحذيرات المخاطر ذات الصلة - بما في ذلك تحليل التأثير للإفترضات الأساسية للتصنيف - متوفرة أيضاً على موقعنا الإلكتروني. تؤكد تصنيف أنه لم يتم الاستعانة بأي مصادر خارجية للقيام بأي أنشطة ذات صلة بهذا التصنيف الائتماني.

المعايير والمنهجية ذات الصلة

تتوفر منهجيات ومعايير التصنيف المحددة المستخدمة في هذا التحليل على موقع تصنيف الإلكتروني. للاطلاع على هذه الوثائق أو تحميلها، يرجى زيارة www.tassnief.com.

سيد فاهيم

محلل تصنيف

هاتف: 011 250 1846

sfahim@tassnief.com

طلحة إقبال

مدير التصنيف

هاتف: 011 250 6627

tiqbal@tassnief.com



جدول المحتويات

1. رأي التصنيف..... 1
2. مبررات التصنيف..... 1
3. محفزات التصنيف..... 5

1. رأي التصنيف

حافظت وكالة تصنيف على التصنيف الائتماني طويل الأجل لشركة الاتصالات السعودية عند مستوى "AAA" وتصنيف ائتماني قصير الأجل عند مستوى "T-1". أما النظرة المستقبلية للتصنيف فهي "مستقرة".

نبذة عن الشركة:

شركة الاتصالات السعودية ("اس تي سي" أو "الشركة") هي شركة سعودية مساهمة مدرجة في السوق المالية السعودية "تداول"، ضمن منصة السوق الرئيسية، برأسمال مُصرَّح به يبلغ 50 مليار ريال، تأسست بالمرسوم الملكي رقم م/35 في عام 1418هـ/1998م، مقرها الرياض. تقدم المجموعة العديد من الحلول الرقمية المبتكرة وتساهم في قيادة التحول الرقمي على مستوى المنطقة. وتعمل في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، والبنية التحتية الرقمية، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، والمدفوعات الرقمية، والإعلام الرقمي، والترفيه الرقمي. وتضم المجموعة 20 شركة تابعة لها في المملكة العربية السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا.

شركة الاتصالات السعودية - تصنيف الكيان	
مقرها	المملكة العربية السعودية
التصنيف طويل الأجل	AAA
النظرة المستقبلية	مستقرة
التصنيف قصير الأجل	T-1
مراقبة التصنيف	لا يوجد
نوع الإجراء	محافظ عليه
نوع التصنيف	مطلوب
تاريخ أول تصنيف	سبتمبر 2020
تاريخ آخر مراجعة	نوفمبر 2025
انحرافات عن المنهجية	لا يوجد

2. مبررات التصنيف

تستند التصنيفات الممنوحة لشركة الاتصالات السعودية إلى مكانتها الرائدة في السوق، وبنيتها التحتية الشبكية الواسعة، وقيمة علامتها التجارية القوية، وبالتالي وضعها المالي المتين. يتميز ملف مخاطر الأعمال بقاعدة إيرادات متنوعة مع إيرادات متنامية من مصادر غير الاتصالات تُكَمِّل إيرادات الاتصالات الحالية. كما تستمد التصنيفات مزيداً من الاطمئنان من المرونة المالية القوية، والتي تتجلى في التدفقات النقدية القوية، وسهولة الوصول إلى أسواق رأس المال المحلية والدولية، وهيكل رأس مال يحافظ على مستوى منخفض من الرافعة المالية على الرغم من الزيادة المتوقعة خلال فترة التصنيف. من المتوقع أن تبقى كثافة الإنفاق الرأسمالي أعلى قليلاً من المستويات التاريخية نظراً لمتطلبات التمويل المرتبطة ببرنامج توسيع مراكز البيانات والبنية التحتية. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل المؤشرات المالية العامة متوافقة مع التصنيفات الممنوحة خلال فترة التصنيف.

يحافظ القطاع على انخفاض تقلبات الإيرادات الدورية، مع توجه النمو نحو البنية التحتية الرقمية

يتميز ملف مخاطر قطاع الاتصالات بانخفاض تقلبات الإيرادات الدورية (خصائص طلب مستقرة تشبه خصائص قطاع المرافق العامة)، وتركيبية سكانية مواتية (شريحة سكانية شابة ذات انتشار واسع للهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي)، ومنافسة شديدة نظراً لتشبع سوق الهواتف المحمولة. ومع ذلك، فقد تجاوز نمو إيرادات شركات الاتصالات السعودية نظيراتها الإقليمية خلال السنوات الخمس الماضية. ويُعزى هذا النمو بشكل رئيسي إلى عوامل عدة، منها النشر المبكر لبنية الجيل الخامس مقارنةً بمعظم الشركات العالمية المنافسة، ودعم الحكومة لجهود التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص، وزيادة تبني التقنيات المتقدمة.

في السنوات الأخيرة، سجل قطاع الشركات نمواً قوياً لشركات الاتصالات، حيث تُعد الحاجة المتزايدة للتحول الرقمي، وارتفاع استخدام الإنترنت، والعمليات كثيفة البيانات من أهم محركات الإيرادات لهذا القطاع. إلا أنه لوحظ تباطؤ طفيف في نمو هذا القطاع خلال الأرباع الأخيرة. وتتوقع وكالة تصنيف أن يُعوض هذا التباطؤ نمو قطاع المستهلكين نتيجةً لتوسع قاعدة المشتركين.

وقد شهد قطاع المستهلكين في السنوات الأخيرة ارتفاعاً في معدل النمو مقارنةً بالمستويات التاريخية. من المرجح أن يستمر نمو قاعدة مشتركي خدمات الهاتف المحمول بوتيرة جيدة خلال الفترة المتوقعة، مدفوعاً بالنمو السكاني الناتج عن تطوير مدن جديدة، ونقل المقرات الإقليمية إلى المملكة العربية السعودية، والزيادة المستهدفة في عدد الحجاج بحلول عام 2030. وتؤكد هيئة تنظيم الاتصالات والفضاء والتكنولوجيا بشدة على أهمية تهيئة بيئة تنظيمية داعمة، تتجلى في استقرار السياسات التنظيمية وقدرتها على التنبؤ ونضجها، بما يدعم النمو المستدام والاستثمار في قطاع الاتصالات.

بلغ حجم سوق الاتصالات والتكنولوجيا في المملكة 199 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2025، مسجلاً نمواً تراكمياً بنسبة 8% خلال السنوات الخمس السابقة، واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2026 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات. ولا تزال الاتصالات تشكل المكون الأكبر للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الرغم من انخفاض حصتها مع تسارع نمو خدمات تكنولوجيا المعلومات والحوسبة السحابية والبنية التحتية للذكاء الاصطناعي.

حافظت الشركة على مكانتها الرائدة في السوق، مدعومة بقوة علامتها التجارية وحجم عملياتها

حافظت الشركة على مكانتها الرائدة بحصة بلغت 71.8% من إجمالي إيرادات قطاع الاتصالات في عام 2025 (مقارنةً بـ 72.6% في عام 2024)، وتستحوذ على 57.1% من قاعدة المشتركين. ولا تزال العلامة التجارية الأعلى قيمةً في قطاع الاتصالات في الشرق الأوسط، وثالث أقوى علامة تجارية في هذا القطاع على مستوى العالم، بقيمة سوقية تبلغ 17.6 مليار دولار أمريكي و66 مليار ريال سعودي. وقد تم تعزيز حضورها الدولي من خلال امتلاكها حصة 9.9% في شركة تليفونيكاس، وحصة فعالة تبلغ 43.1% في شركة توال، أكبر شركة أبراج اتصالات في المنطقة، وذلك بعد بيعها الحصة الأكبر لصندوق الاستثمارات العامة في ديسمبر 2024. وخلال عام 2025، وسّعت المجموعة دورها في التحول الرقمي للمملكة من خلال إطلاق بنك stc كبنك رقمي مرخص، والفوز بعقد وطني للبنية التحتية للاتصالات بقيمة 32.6 مليار ريال سعودي، وتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مشروع مشترك لمركز بيانات الذكاء الاصطناعي مع شركة هيومين.

حققت شركة الاتصالات السعودية نموًا في جميع مؤشرات الربحية الرئيسية خلال عام 2025، حيث بلغت الإيرادات 77.8 مليار ريال سعودي، والربح التشغيلي 14.4 مليار ريال سعودي، وصافي الربح 15.2 مليار ريال سعودي. وتتأثر مقارنات الأرباح المعلنة بنود غير متكررة في كلا العامين؛ وعلى أساس معياري، نما الربح التشغيلي بنسبة 6.6% وصافي الربح بنسبة 12.5%.

تنوع الإيرادات عبر قطاعات المستهلكين والشركات والجملة

تتميز شركة الاتصالات السعودية بكونها مجموعة شركات تكنولوجيا معلومات واتصالات متنوعة تتمتع بحضور قوي في السوق، ويتضح ذلك من خلال مصادر إيراداتها المتعددة وقاعدة عملائها الواسعة. وقد وسّعت الشركة بنيتها التحتية، محققةً توصيلات الألياف الضوئية لـ 3.75 مليون أسرة وتغطية 63% من سكان المملكة العربية السعودية بشبكات الجيل الخامس. وتستمد الشركة ميزتها التنافسية من قاعدة مشتركيها المتنامية في خدمات الهاتف المحمول وعدد عملائها من الشركات، مدعومةً بمجموعة منتجات شاملة تلبي متطلبات السوق المتنوعة. وقد استقرت وحدة أعمال الشركات (EBU) في عام 2025 بعد الانكماش الذي شهدته في عام 2024. وبالنسبة لقطاع وحدة أعمال الشركات، ظلت الإيرادات ثابتة بشكل عام، حيث عوّض نمو إيرادات القطاع الخاص انخفاض إيرادات القطاع العام. وتتوقع الإدارة أن يحافظ القطاع على إيراداته بشكل عام في عام 2026، مع تسارع تنفيذ المشاريع الحكومية الضخمة الذي يمثل عامل النمو الرئيسي. وقد انتعشت وحدة أعمال الجملة بقوة، مدفوعةً بنمو الإيرادات من شركاء مشغلي شبكات الهاتف المحمول الافتراضية (MVNO) ورسوم استخدام البنية التحتية المفروضة على المشغلين المحليين الآخرين.

مساهمة الأنشطة المجاورة مستقرة بالنسبة للإيرادات، مع تحسن مساهمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك

يتضمن ملف أعمال الشركة تركيزًا مستمرًا على المشاريع غير المتعلقة بالاتصالات والصناعات المجاورة، بهدف تعزيز تنوع الأعمال وتسريع نمو الإيرادات. بلغت مساهمة الأنشطة المجاورة في مزيج الإيرادات الإجمالي 26.0% في عام 2025 (26% في 2024؛ 23% في 2023)، وذلك بفضل الأداء المرضي للمنتجات الرقمية الحالية وإطلاق مشاريع جديدة. وقد زادت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك من هذا القطاع، سواءً من حيث القيمة المطلقة أو النسبة المئوية.

يُعزز استغلال فرص البنية التحتية النمو على المدى المتوسط، ولكنه يزيد من كثافة رأس المال.

تتعلق المشاريع الرئيسية والنفقات الرأسمالية خلال فترة التصنيف بالمشاريع/البرامج التالية:

- عقد بقيمة 32.6 مليار ريال سعودي مُنح في الربع الأول من عام 2025 من قبل جهة حكومية لإنشاء وتشغيل البنية التحتية الوطنية للاتصالات، ويمتد على مدى 15 عامًا، ومن المتوقع أن يُساهم بحوالي ملياري ريال سعودي سنويًا، وقد بدأ تنفيذه في عام 2026.
- من خلال شركة سنتر3، وضعت المجموعة برنامجًا للإنفاق الرأسمالي يصل إلى 37.5 مليار ريال سعودي حتى عام 2030، بهدف الوصول إلى سعة 1 جيجاواط لمراكز البيانات. علاوة على ذلك، وقّعت الشركة مذكرة تفاهم لإنشاء مشروع مشترك لمركز بيانات الذكاء الاصطناعي مع شركة هيومين. من المتوقع أن تبقى كثافة الإنفاق الرأسمالي ضمن نطاق يتراوح بين 15% و17.5% من الإيرادات، مع ارتفاع طفيف في الفترة 2026-2027 مقارنةً بـ 15% في عام 2025. ونظرًا لفترة التجهيز التي لا تقل عن 24 شهرًا لإنشاء مراكز البيانات، فمن المتوقع أن يظهر أثر الدورة الحالية

على الإيرادات بدءاً من عام 2027، مع توقع أن يؤدي التحول المصاحب في مزيج الأعمال إلى تحسين هامش ربح مركز البيانات الثالث.

- في أوائل عام 2026، أعلنت شركة الاتصالات السعودية عن مشروع سيلك لينك في سوريا، وهو مشروع بنية تحتية رقمية عابر للحدود بقيمة 3 مليارات ريال سعودي، يتم تنفيذه بالشراكة مع الصندوق السيادي السوري، حيث تمتلك الشركة حصة الأغلبية بنسبة 75%.

تحسّن هامش الربح في النصف الأول من عام 2026 مع انعكاس برنامج رفع الكفاءة على النتائج المعلنة

ارتفعت الإيرادات الموحدة بنسبة 2.5% لتصل إلى 77.8 مليار ريال سعودي في عام 2025، مع تحسّن الزخم ليصل إلى نمو سنوي قدره 3.75% في النصف الأول من عام 2026. وبلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك المعلنة 24.5 مليار ريال سعودي، بهامش ربح قدره 31.4% (مقارنةً بـ 31.5% في عام 2024). وتتأثر المقارنة ببند غير متكررة تم تسجيلها في عام 2024؛ وعلى أساس معياري، نما هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بنسبة 6.1% مع بقاء هامش الربح مستقرًا إلى حد كبير. وقد انعكست مبادرات رفع الكفاءة على النتائج المعلنة في النصف الأول من عام 2026، حيث بلغت الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك 13 مليار ريال سعودي بهامش ربح قدره 32.3%.

هيكل رأسمالي منخفض الرافعة المالية

لا يزال الوضع المالي مدعومًا بميزانية عمومية قوية، على الرغم من انخفاض تمويل قاعدة الأصول بالأسهم إلى 53% بنهاية النصف الأول من عام 2026 (55% في 2025 و58% في 2024). ولا تزال الأصول الثابتة والاستثمارات تشكل المكون الرئيسي لقاعدة الأصول. وبلغت الأرصدة النقدية والمصرفية مبلغًا كبيرًا قدره 18.9 مليار ريال سعودي بنهاية النصف الأول من عام 2026، منها 6 مليارات ريال سعودي متعلقة بالعمليات المصرفية، مما يوفر هامش أمان كافيًا لمواجهة الالتزامات القائمة. وتعكس الزيادة في الاقتراض خلال النصف الأول من عام 2026 بشكل رئيسي إصدار صكوك بقيمة ملياري دولار أمريكي في السوق الدولية على شريحتين، إحداهما لخمس سنوات والأخرى لعشر سنوات، وذلك ضمن برنامج المجموعة البالغ 5 مليارات دولار أمريكي، وقد تم تسعيرها بمستويات تنافسية مقارنة بنظرائها الإقليميين، مع وجود هامش أمان متبقٍ يبلغ حوالي 3 مليارات دولار أمريكي. وتتوقع وكالة تصنيف أن تظل السياسة المالية متحفظة، وأن تبقى مؤشرات الرافعة المالية ضمن المستويات المطلوبة للتصنيف الائتماني الممنوح.

حافظت مؤشرات التغطية على قوتها رغم انخفاض تغطية التدفقات النقدية الحرة؛ ولا تزال المرونة المالية العامة قوية

يبقى وضع السيولة مدعومًا بتدفقات نقدية تشغيلية جيدة ومؤشرات تغطية قوية للفوائد وخدمة الدين. ارتفعت نسبة إجمالي الدين إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك إلى 0.99 ضعفًا في نهاية النصف الأول من عام 2026 (0.71: 2025؛ 0.70 ضعفًا)، مما يعكس ارتفاع حجم الدين. وتتوقع وكالة تصنيف أن تظل مؤشرات التغطية مريحة خلال فترة التصنيف. من المتوقع أن تظل المرونة المالية قوية نظرًا لانخفاض هيكل رأس المال المدعوم بالديون ووجود مجال كبير للاقتراض، حتى مع الحفاظ على مستوى تغطية متحفظ للحفاظ على التصنيف الممنوح.

تدعم الملكية السيادية والأهمية النظامية استقرار التصنيف الائتماني

تُترجم مؤشرات الائتمان المستقلة لشركة الاتصالات السعودية، ومكانتها الرائدة في السوق، ومكانتها المرموقة، إلى تصنيف ائتماني AAA على المستوى الوطني. تمتلك الحكومة 62% من أسهم الشركة، وقد تم إدراجها ضمن الاستثمارات الأساسية للمحفظة الاستراتيجية لصندوق الاستثمارات العامة (PIF) ضمن استراتيجية الصندوق للفترة 2026-2030. وعلى الصعيد المحلي، تتمتع شركة الاتصالات السعودية بأهمية نظامية نظرًا لمكانتها الرائدة في السوق، وبنيتها التحتية

الشبكية الواسعة، ودورها كجهة توظيف رئيسية للمواطنين السعوديين، ومساهمتها في خزينة الدولة من خلال توزيعات الأرباح والعوائد.

إطار حوكمة شامل وسليم، تم تحسينه بشكل أكبر خلال عام 2025

خلال عام 2025، تم تحسين إطار الحوكمة بشكل أكبر، حيث وافقت الجمعية العامة غير العادية على أحد عشر تعديلاً على النظام الأساسي للشركة، وكلف مجلس الإدارة جهة خارجية مستقلة بإجراء تقييم لفعالية المجلس ولجانه. تُعد إدارة مخاطر المؤسسة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط الاستراتيجي وتستفيد من شهادة ISO 31000، حيث تم تحديد الذكاء الاصطناعي الآن كقناة فرعية منفصلة من المخاطر إلى جانب الأمن السيبراني وخصوصية البيانات وسلامة البيانات.

تتضمن أبرز عوامل تصنيف الشركة ما يلي:

- مكانة رائدة في السوق مع امتياز قوي في السوق المحلية.
- مجموعة شركات متكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تتمتع بقاعدة عملاء متنوعة وعمليات واسعة النطاق، كما يتضح من تواجدها في جميع جوانب صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مع تركيز قوي على القطاعات المجاورة لتعزيز التنويع ونمو الإيرادات.
- بيئة تنظيمية وتشغيلية مواتية، إلى جانب النمو المتوقع في قاعدة العملاء والتركيب السكانية المواتية، لدعم زخم نمو إيرادات شركات الاتصالات.
- سيولة جيدة وتغطية واسعة.
- هيكل رأسمالي منخفض الرافعة المالية وسياسة مالية متحفظة تعكسان وضعاً رأسمالياً سليماً.
- ملكية سيادية وأهمية نظامية.
- إطار حوكمة مؤسسية مدعوم بإشراف فعال من مجلس الإدارة، وإطار رقابة داخلية قوي، وعملية تخطيط استراتيجي متطورة، والتزام بالشفافية والإفصاح.

3. محفزات التصنيف

وتظل التقييمات تعتمد على النجاح في تحقيق استراتيجية العمل مع الحفاظ على وضع مالي قوي ومكانة رائدة في السوق. وفي هذا الصدد، يظل الحفاظ على السياسة المالية المحافظة أمراً مهماً. إن الزيادة الكبيرة في الديون أو الانخفاض في الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) التي تترجم إلى زيادة في الديون إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) ستكون من حساسيات التصنيف الرئيسية. وبالنظر إلى وضع السيولة الجيد والتوقعات المالية المستقبلية، لا تتوقع وكالة تصنيف أي ضغط هبوطي على تصنيفات شركة الاتصالات السعودية خلال أفق التصنيف.

مقياس التصنيف طويل الأجل وقصير الأجل

ربط التصنيف قصير الأجل		التصنيف طويل الأجل	مستوى المخاطر	تصنيف الدرجات
	T-1	AAA	مخاطر منخفضة للغاية	درجة عالية
T-2		AA+		
		AA		
		AA-		
		A+	مخاطر ضئيلة جداً	درجة استثمارية
		A		
	T-3	A-	مخاطر منخفضة	درجة استثمارية
		BBB+		
		BBB		
T-4		BBB-	مخاطر منخفضة إلى متوسطة	قريب من الدرجة الاستثمارية
		BB+		
		BB		
		BB-	مخاطر مرتفعة	درجة مضاربة
		B+		
		B		
		B-	مخاطر مرتفعة جداً	تحت المراقبة الائتمانية
		CCC+		
		CCC		
		CCC-	مخاطر عالية للغاية	مضطرب
		CC		
		C	أقصى درجات المخاطر	
	T-7	D		

تعريفات تصنيف طويل الأجل

التصنيف طويل الأجل	التعريفات
AAA	متانة فائقة؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع بأعلى جدارة ائتمانية، وبالتالي الحد الأدنى من مخاطر الائتمان.
AA+ AA AA-	قوي للغاية؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية جداً، وبالتالي مخاطر ائتمانية ضئيلة.
A+ A A-	قوي؛ تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع بجدارة ائتمانية عالية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة.
BBB+ BBB BBB-	متوسط؛ ترى وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع بجدارة ائتمانية كافية، وبالتالي مخاطر ائتمانية منخفضة.
BB+ BB BB-	تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الجهة المصدرة المصنفة تتمتع بمخاطر ائتمانية منخفضة إلى متوسطة.
B+ B B-	تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف يتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية.
CCC+ CCC CCC-	تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الجهة المصدرة المصنفة تتمتع بجدارة ائتمانية منخفضة للغاية، وبالتالي مخاطر ائتمانية عالية جداً.
CC C	تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف عالي المخاطر، وأن التخلف عن السداد وشيك.
D	تعتبر وكالة تصنيف أن الجهة المصدرة أو الإصدار المصنف تخلف عن السداد.

--- نهاية التقرير ---